



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الأولى - السنة الرابعة - الدورة الربيعية 2002م - العدد: 07

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 18 جمادى الأولى 1423 هـ
الموافق 29 جويلية 2002 (صباحا)

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 25 جمادى الثانية 1423 هـ

الموافق 03 سبتمبر 2002م

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية السابعة: ص 03

■ عرض برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية السابعة
المنعقدة يوم الإثنين 18 جمادى الأولى 1423 هـ
الموافق 29 جويلية 2002م (صباحا)

الرئيسية لبرنامج الحكومة المستلهم من برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي يعتبر المرجعية الأساسية لعمل الحكومة التي أتشرف بقيادتها.

وأنا بهذه الدار وأمام هذه الهيئة الموقرة لا يفوتني أن أترحم ترحم مؤمن على روح فقيده عزيز علينا وهو الرئيس محمد الشريف مساعدي، تقبله الله في جناته الواسعة وأسكنه جنة الفردوس. كما لا يفوتني كذلك وأنا بهذه الدار الموقرة المحترمة أن أعبر أمامكم وأمام الشعب الجزائري قاطبة عن تهاني الخالصة الودية لأخي وصديقي الرئيس بن صالح على نياله ثقة هذا المجلس وهو جدير في اعتقادي بنيل هذه الثقة فهنيئاً لكم بهذه الرئاسة الجديدة.

إن النقاش الثري والبناء الذي أعقب تقديم برنامج الحكومة على مستوى المجلس الشعبي الوطني، قد أكد حيوية النقاش الديمقراطي في بلادنا إلى جانب الحرص الدائم على ترقية فضائل البحث عن المساعي التوافقية كلما تعلق الأمر بالتحديات الرئيسية التي تستوقف بلادنا.

ولما كان لي شرف التعامل سابقاً، مع مجلسكم الموقر في تشكيلته الحالية، فإنه من واجبي أن أقرّ أمامكم بأنني وجدت لديه، دوماً، كل الاستعداد للحوار، وتنوعاً في وجهات النظر، وروحاً عالية من المسؤولية والتفاني في خدمة الوطن.

وإنني على يقين من أن هذه المكتسبات المبنية على الثقة المتبادلة ووحدة التصور لمصالح بلادنا، ستدعم أكثر بمناسبة النشاط التشريعي المكثف الذي أنتم مقبلون عليه للاستجابة لضرورات تسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى التي يحرص السيد رئيس الجمهورية على تنفيذها في أقرب الآجال.

السيد الرئيس الفاضل، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأكارم، إن الظروف التي يتميز بها

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة،

تمثيل الحكومة: - السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة.
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والعشرين صباحاً.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.
أرحب بالسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء طاقمه الوزاري الجديد.

يطيب لي أن أرحب - باسمكم جميعاً - بوجودهم بيننا وأهنئهم على حصول برنامج الحكومة على مصادقة المجلس الشعبي الوطني.

وفقاً للمادة 80 من الدستور والمادة 49 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة الاستماع إلى عرض السيد رئيس الحكومة ودون إطالة أحيل له الكلمة فليفضل مشكوراً.

(تصفيق)

السيد رئيس الحكومة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس الفاضل، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأكارم، يسعدني أن أتقدم أمامكم، في هذا المجلس الموقر الذي شكّل دوماً مكاناً مميّزاً للنقاش الحر والديمقراطي، لأعرض عليكم المحاور

طريق العصرية والنمو الاقتصادي المستديم. وتندرج في هذه المقاربة ذاتها، الجهود الرامية إلى تحسين نوعية الحكم الراشد وتكريسه في إدارة الشؤون العامة، كما أنها تشكل نقطة التقاء الإصلاحات الكبرى الثلاثة التي أرادها السيد رئيس الجمهورية، إصلاح العدالة، وإصلاح مهام الدولة وهيكلها، وإصلاح المنظومة التربوية، إصلاحات تتناولها الحكومة بالتطبيق بالقدر اللازم من العزم والصرامة.

أما إصلاح العدالة، فإنه يرمي إلى التأكيد على حقوق المواطنين وواجباتهم وهي من مقومات الديمقراطية ودولة الحق والقانون وترسيخها نهائيا، إذ يمكن القول بأن إصلاح العدالة يستهدف وضع حد للانحرافات والسلوكات المشوهة التي تغرس لدى المواطنين نظرة متشائمة لجهاز العدالة وتنمي شعورهم بالظلم والحرمان وتزعزع بالتالي ثقتهم في هذا القطاع الحيوي وفي الدولة.

وأما إصلاح هيكل الدولة ومهامها، فإنه يهدف إلى إقامة إدارة أكثر نجاعة ومرفق عام أكثر فعالية، وإتاحة التسيير التساهمي لشؤون المجموعة الوطنية، والتأثير بوظيفة أقوى في عملية التنمية.

فهذا الإصلاح هو الذي سيضمن الانتقال من نظام بيروقراطي، موروث عن الاقتصاد الموجه، إلى نظام عصري ومنظم قائم على تعاقدية العلاقات على جميع المستويات، تلك التعاقدية التي تعد شرطا لا بد منه لتنمو المبادرات المبدعة وتتطور في جميع المجالات، ولاسيما لترقية اقتصاد تنافسي يستفيد من مزايا اندماجه في الاقتصاد العالمي.

فأما إصلاح المنظومة التربوية، في كنف الوفاء للمبادئ المؤسسة للمدرسة الجزائرية، فإنه يراد منه، تعميق فعالية الجهود المبذولة في مجال التعليم ورفع مردوديتها، من خلال تحسين المحتوى البيداغوجي ومنهجية التدريس، وتبجيل عظمة الأمة الجزائرية وزرعها في أذهان الأجيال الصاعدة وتحسيسهم بالطبيعة الثرية للهوية الوطنية وتوجيههم نحو البحث عن العلم والمعرفة وحول ضرورة التفتح على العالم وللعالم.

الوضع الراهن، هي ظروف صعبة معقدة من جراء التحديات التي تواجهها بلادنا، سواء أتلحق الأمر بالحاجيات الاجتماعية المتزايدة باستمرار والتي يجب تلبيتها بطبيعة الحال، أو بالعجز والتأخر اللذين يجب تداركهما خاصة في المجال الاقتصادي، أو بما تفرضه مستجدات الوضع الدولي ومسار العولمة الجاري على قدم وساق، من متطلبات جديدة. وتكمن صعوبة الظروف، هذه، أولا، في المحاولات اليائسة لعنف الإرهاب المقيت الذي لايزال يوجه ضرباته، هنا وهناك، ضد المواطنين، بهمجية تدل على أن الوحش الشنيع يحتضر تحت وطأة الكفاح المستمر الدؤوب لقوات الأمن، والمقاومة الصامدة للمواطنين.

ومن هذا المقام، أجدد وأكرر عزم السلطات العمومية الثابت وإرادتها الراسخة في محاربة الإرهاب حتى القضاء نهائيا عليه، ويعود الأمن والسكينة والطمأنينة إلى كل شبر من ربوع هذا الوطن العزيز المهدى.

وتكمن صعوبة الظروف هذه، ثانيا، في المناخ المتوتر الذي يسود بعض المناطق والذي هو كذلك يؤثر سلبا على الحياة العادية للمواطنين.

وتكمن صعوبة الظروف هذه ثالثا وأخيرا، في ضالة نتائج الاقتصاد الوطني الذي لم يتمكن، رغم الأعمال التي شرعت فيها السلطات العمومية قصد النهوض به، من بلوغ وتيرة نمو تتوافق مع الحاجيات الاجتماعية الهامة المشروعة التي عبر عنها المواطنون. ومع ذلك، فإن الظروف الراهنة ليست خالية من الأسباب التي تبعث على الأمل، أمل يجد منبعه في التقدم الذي أحرزناه في مجال محاربة الإرهاب الوحشي والهمجي من أجل استعادة الأمن، وتعزيز دولة الحق والقانون، وتحسين الظروف الاقتصادية العامة التي بدأت تعطي دفعا قويا لتيرة النمو والاستثمار.

إن هذا التقدم هو ثمرة التضحيات التي قدمها الجزائريون والجزائريات، كما يمثل النتائج الأولى للإصلاحات التي تم الشروع فيها منذ عشرية خلت، إصلاحات تريد الحكومة دفع عجلتها واستكمالها ليتسنى للجزائر المضي بخطى ثابتة متواصلة في

لما ستقتضيه اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامنا إلى المنظمة العالمية للتجارة، فالحكومة واعية كل الوعي بأهمية التحضير الحسن لهذا التفتح، وبالأعمال الهامة اللازمة لدعم برنامج رفع التأهيل في إطار التشاور المستمر مع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين.

السيد الرئيس الفاضل، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأكارم، ترتبط سياسة حفز الاستثمار، ارتباطا وثيقا بعملية تحديث النظام المصرفي والمالي الذي سيتواصل تطبيقها ميدانيا، بحيث تسمح الأعمال المبرمجة بتعزيز قدرة تسيير البنوك، وتطوير النشاط المصرفي على أسس سليمة ومتينة وقابلة للمنافسة.

ففي هذا الإطار ذاته، تدرج الترتيبات الإصلاحية ولاسيما المتعلقة منها بعمليات الشراكة لتزويد مؤسساتنا المصرفية بمزيد من الخبرة والمهارة التقنية، ولتحديث أدوات الدفع وتقوية نظامنا التمويلي عن طريق إنشاء مؤسسات مصرفية ومالية متخصصة.

وبما أنه لا بدّ من تثبيت الإطار الاقتصادي الكلي والمالي لكي ينتعش الاستثمار انتعاشا مستديما، فإن الحكومة ستحرص، على وجه الخصوص، على صون التقدم المسجل في هذا المجال وتنميته، عن دراية بأن أي انزلاق يطرأ يعود حتما بانعكاسات سلبية على الاستثمار المنتج وعلى القدرة الشرائية للمواطنين.

وفي المدى المنظور، تعمل الحكومة على مضاعفة الموارد المالية للدولة وتنويع مصادرها من خلال مواصلتها لإصلاح الضرائب، وتثمين الأملاك الخاصة للدولة، وتحسين تسيير الأملاك العامة، وكذا من خلال الحرص المستمر على مكافحة الغش والتهريب الضريبي الذي يجب أن تتجدد له كل المؤسسات المعنية.

وفي هذا السياق ذاته، تعكف الحكومة على رفع فعالية الإنفاق العام باعتماد تدابير تستهدف عقلنة السياسات القطاعية للتجهيز العمومي، وتحسين البرامج من حيث تسييرها، ومضاعفة مصادر

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، لا يخفى عليكم أن مستوى النمو ونوعيته لا يزالان اليوم، دون المطلوب ولاسيما بالنظر إلى حاجياتنا المتزايدة من حيث التشغيل وإلى ما يفرضه تفتح اقتصادنا من مقتضيات في حقل التنافسية.

والمطلوب منا في الميدان الاقتصادي هو الوصول عاجلا إلى وتيرة إنمائية أكثر قوة، تستند إلى استثمار منتج أوسع نطاقا، وكذلك، بل وبخاصة، مواصلة أعمال التكييف التي تم الشروع فيها والرامية إلى تطوير القدرة التنافسية لجهاز الإنتاج وتنويع مصادر التمويل.

وتتمثل الخطوة الأولى في التحكم في ضبط التنظيم الزمني لمخطط دعم الإنعاش ومواصلة تنفيذه الجاري في الميدان بتمام الصرامة اللازمة.

وتتمثل الخطوة الثانية في تطبيق الإصلاحات التي لم يشرع فيها بعد من أجل تشجيع تطور الاستثمار المباشر أو في إطار شراكة، والنهوض بقدرة المؤسسات على المنافسة، وتحسين نظام تمويل اقتصادنا بتحديث مؤسساتنا المالية والمصرفية.

وعلى هذا الغرار، تسعى الحكومة لتوسيع ديناميكية التفتح والإصلاح هذه بانتهاج سياسة نشيطة لتحفيز الاستثمار في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، واتخاذ تدابير ملموسة لتشجيع المستثمرين تشجيعا فعليا وتقصير آجال إنجاز المشاريع.

وبود الحكومة، بشكل خاص، أن تدعم نظام الشباك الجامع (Le guichet unique) وتكفل لامركزيته التدريجية، وأن تضع إطارا قانونيا موثيا لتنظيم الأملاك العقارية الصناعية وتسييرها وتبسيط كل الإجراءات الخاصة بإنشاء المؤسسات، وتحسين أساليب وآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

واسمحوا لي بالإشارة إلى الاهتمام الذي توليه الحكومة، على وجه الخصوص، لرفع مؤهلات المؤسسات الوطنية وتحضيرها، بأتم معنى العبارة،

وغير العادية كتحلية مياه البحر وإعادة معالجة المياه المستعملة، إلى أقصى حد ممكن.

وتتجسد كذلك السياسة المتبعة في إسهام المستثمرين والشركاء الأجانب الذين ستضاف مشاركتهم المالية إلى الأموال العمومية التي تغطي مخطط عمل يزيد مبلغه على 400 مليار دج موزعة في شكل رخص برامج. وبطبيعة الحال، ستشمل المقاربة الجديدة هذه، أنماط تسيير المياه التي يجب أن تضمن الحفاظ على هذه الموارد الثمينة واستعمالها العقلاني.

أما بشأن السكن والإمكانات المتوفرة لمختلف الفئات الاجتماعية للحصول على مسكن، فإن الحكومة التي تتناول هذا الملف بكل العناية التي يستحقها، قررت تكثيف الجهود المبذولة من أجل تلبية طلبات المواطنين والتخفيف من وطأة الضغوط الممارسة في سوق السكن.

وبطبيعة الحال، ولأجل مضاعفة عدد السكنات الاجتماعية المنجزة، ستحظى السياسة المعتمدة بتعبئة هامة لاعتمادات الدولة أو استفيد من ضماناتها.

كما أنها تعتمد على تنوع صيغ المساعدة في الحصول على سكن الممنوحة للفئات الاجتماعية المتوسطة الدخل، كالبيع بالإيجار، وتحريك برامج القضاء على السكن المؤقت، وأيضاً على استراتيجية مناسبة لتعبئة الأملاك العقارية، تشجع المستثمرين الوطنيين والأجانب على الإسهام في توسيع عرض السكن.

هذا، ويتجلى اهتمام الحكومة بتحسين ظروف معيشة المواطنين، في السياسة المنتهجة في مجال تنظيم الإقليم التي تستهدف عن طريق برامج متعددة الأشكال، تثمين الفضاء الوطني وموارده، وإعادة الاعتبار للمناطق المهمشة والفاقة حيويتها من خلال سياسة الأشغال الكبرى والمدن الجديدة، دعماً للأهداف المتمثلة في إعادة التوازن الإقليمي والتقليص من التباينات الجهوية.

ويتجلى هذا الاهتمام أيضاً، في عزم الحكومة على حماية البيئة بحيث تسلك السبيل المؤدي إلى حكم

التمويل لاسيما باللجوء إلى المبادرة الخاصة، الوطنية منها والأجنبية، وتطوير صيغ تعامل جديدة كالامتياز.

كما تعتمزم الحكومة تعزيز وتنويع مصادر التمويل القطاعية عن طريق مجموعة من التدابير الرامية إلى استكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية المتعلقة بالمحروقات، وتعجيل العمليات الهادفة إلى ترقية الاستثمارات في هذا المجال بالذات، وفي مجال الطاقة والمناجم. وتندرج في هذا النطاق أيضاً، الإجراءات المقررة لتطوير قطاعات السياحة، والفلاحة والصيد البحري، التي تشكل كلها مصادر تمويل محتملة يمكن أن تدر في المستقبل، حجماً هاماً من الموارد بالعملة الصعبة، إذ ما تم استغلالها على أحسن وجه.

ووعياً منها بأن إنعاش الاقتصاد الوطني يجب أن يرتكز على إدارة عصرية فعالة، فإن الحكومة قررت تجديد المؤسسات المكلفة بترشيد وضبط وتقييم ومتابعة الاقتصاد وكذا الأدوات الضامنة لذلك، مع الاعتماد على تطوير نظام المعلوماتية والاحصائيات الوطنية وتحديثه.

وأخيراً، تولي الحكومة عناية خاصة لترقية التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال باعتبارها أداة تخدم الصالح العام بشكل عام، ونظام التربية والتعليم ورفع التأهيل التكنولوجي لمؤسساتنا بشكل خاص.

السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأكارم، إن الحكومة ستنتهج، في نطاق برنامجها، سياسات قطاعية تستهدف الاستجابة للطلبات الملحة للمواطنين وتحسين ظروف معيشتهم.

وتحتل سياسة المياه الصدارة في هذه الأولويات، سواء أعلق الأمر بالتموين بالمياه الصالحة للشرب أو بسقي الأراضي الفلاحية، إذ لا بد من تسيير الموارد المائية بطريقة تراعي ندرتها المستمرة، وبعدها الاستراتيجي وطابعها الحيوي.

فعلاوة على الإجراءات الاستعجالية المتخذة، تقوم الاستراتيجية التي اعتمدها الحكومة في هذا المجال، على حشد الموارد المادية العادية منها

كما أنها ستحرص على الدوام على ترقية الحوار والتشاور الاجتماعي وتحسين ظروف العمل من خلال إدخال التعديلات القانونية المناسبة.

أما بخصوص نظام الحماية الاجتماعية، فإن الحكومة ستتخذ إجراءات بغية تعزيزه والحفاظ على توازناته المعروفة بهشاشتها، وعلى الفوائد التي يوفرها الضمان الاجتماعي والتقاعد. إن هذا الملف الهام، سيستقطب جانبا هاما من اهتمام الحكومة لأنه يتوقف عليه مستقبل الحماية الاجتماعية لمواطنينا.

ومن جهة أخرى، ستشمل سياسة الحكومة في هذا المجال، إعادة توجيه النشاط الاجتماعي للدولة نحو صيغ وأشكال مشجعة للاندماج الاجتماعي للفئات التي تعاني من الفقر والحرمان بواسطة إجراءات تدعم على النحو الأنسب منطق التنمية الاجتماعية.

ولدى معالجتها لهذه المسائل البالغة الحساسية، تجعل الحكومة من الإصغاء، والحوار، والتشاور المبدأ الرئيس لعملها في وضع السياسات العمومية، وفيه لاختياراتها في الارتقاء بهذه الفضائل كأسلوب لتسيير شؤون المجموعة الوطنية.

السيد الرئيس الفاضل، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأكارم، إن صون الثقافة الوطنية وترقيتها بجميع مقوماتها، الضاربة جذورها في عهد لا تعيه الذاكرة، شخصية تتجسد في الشعب بأكمله، حاميا وخادما الأول، شخصية تحمل شبيبتنا مستقبلا بين أيديها، هي شخصية تستمد قوتها من حيويتها، حيوية تغذيها ثقافة مبدعة خلاقة يجب أن تسخر لها كل الطاقات والمواهب، وتخدمها سياسة نشيطة حثيثة تحرص على إحيائها وتطويرها وتمتينها مع ضمان تفتحها على ثقافة العالم بأسره.

وستشمل هذه السياسة كل المجالات الثقافية، الكثيرة العديدة من وضع الفنان، وتطوير الكتاب والمطالعة العمومية، وترقية الإنتاج في حقل الفنون البلاستيكية، والفن السينماتوغرافي، والمسرح، والموسيقى، إلى نشر الثقافة بمختلف الدعائم

راشد حقيقي في مجال البيئة بتوفير وسائل الرصد والحراسة، وتطبيق برامج التحسيس بأهمية البيئة، وتطبيق إجراءات ملائمة في الحقل الضريبي.

وأخيرا، فإن الجهود المبذولة لتحسين ظروف معيشة المواطن لن تكون كافية في غياب سياسة حقيقية للمدينة، سياسة ينبغي أن تعالج التطور المذهل غير المتحكم فيه الذي تعرفه مدننا التي - وهذا أمر يجب التذكير به - تضم حاليا ثلثي السكان.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأكارم، إن الوضع الاجتماعي، يشكل هو الآخر، أحد المحاور الكبرى للبرنامج الذي يشرفني عرضه أمام مجلسكم الموقر.

إن مظاهر البطالة، وعدم استقرار سوق العمل، والإقصاء الاجتماعي، التي يعاني منها جزء هام من شبابنا، تشكل كلها عوامل سانحة تتغذى منها الآفات الاجتماعية وتؤدي، إن لم يتم التكفل بها والإتيان بالعلاج النافع، إلى المساس بالتلاحم الاجتماعي.

صحيح أنه بذلت جهود جادة للحد من رقعة البطالة ومن تدهور ظروف معيشة المواطنين، غير أن النتائج المحققة مازالت دون المستوى المطلوب، فلا بد من بذل المزيد من الجهود ومن رفع فعاليتها أيضا.

فالحكومة واعية كل الوعي، بالمسؤولية الملقاة على عاتقها، وستجند كل قواها من أجل توثيق التماسك الاجتماعي والاستجابة على أحسن وجه ممكن، للتطلعات المشروعة للمواطنين.

كما أنها ستعكف على تنفيذ عملية واسعة النطاق تستهدف معالجة الأسباب الجوهرية للبطالة، وعدم الاستقرار والإقصاء الاقتصادي والتهميش الاجتماعي.

وبالموازاة مع الإجراءات الرامية إلى النهوض بالنمو الاقتصادي، الذي سيمكن من تلبية حاجيات المواطنين من حيث التشغيل، فإن الحكومة ستتخذ التدابير اللازمة بهدف عقلنة ترتيبات التشغيل البديلة الموجودة، وتحسين تنظيم سوق العمل وتسييره وإقامة مرفق عام حقيقي للتشغيل.

المهنة فقط، وإنما يشجع أيضا بروز الإطارات التشاورية والتحاورية الضرورية في الحقل الإعلامي. السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، في مجال الدفاع الوطني، يركز عمل الحكومة على المحورين الرئيسيين التاليين:

أولا، دعم الجهد الرامي إلى تحقيق احترافية الجيش الوطني الشعبي مع الحفاظ على طابعه الشعبي الذي يجعل منه بوتقة تتعزز فيها وحدة الأمة وعاملا أساسيا يسهل اندماج الشبيبة في الحياة المهنية من خلال رفع مؤهلاتها وتنمية الحس المدني لديها.

ثانيا، نشر ثقافة الدفاع بين شتى فئات المجتمع وبخصوص هذه النقطة بالذات ستحرص الحكومة حرصا شديدا على أن تساهم المدرسة ومختلف وسائل الإعلام في هذا الجهد الحاسم الذي يتمثل الهدف المتوخى منه في توعية المجموعة الوطنية بأسرها بما يقتضيه الدفاع عن وحدة الأمة وسلامة ترابها.

ولبلوغ الأهداف المسطرة، تعزم الحكومة تجنيد كل الوسائل الضرورية ليتسنى للجيش الوطني الشعبي الاضطلاع على أكمل وجه بالمهام المخولة له دستوريا.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، لقد حرصت في كلمتي أمام المجلس الوطني الشعبي، عند تقديم برنامج الحكومة على تأكيد عزم الدولة على استكشاف كل سبل الحوار مع ممثلي حركة المواطنة حتى تتمكن بلادنا من الخروج قوية معززة من هذه الأزمة التي كلفتنا للأسف عشرات الموتى ومئات الجرحى.

وتنفيذا وتجسيذا للقرارات التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية، فإن الحكومة عكفت على الاستجابة للتطلعات إلى السلم والاستقرار المعبر عنها من قبل سكان منطقة القبائل ومن قبل الجزائر قاطبة.

لقد شاطرنا ولا زلنا نشاطر كلية شعور أولئك الذين يعتبرون بأن التضحيات الجسام لا يجب أن تذهب سدى.

المتوفرة على الصعيدين الوطني والدولي. أما بشأن التراث الثقافي والتاريخي، فإن السياسة التي ستتتبعها الحكومة، تطمح إلى الارتقاء إلى مستوى تراثنا الثقافي وأهميته، وصونه، وتثمينه لنقله كاملا غير منقوص، إلى الأجيال الصاعدة، والإسهام بقسط أوفر وجدية أكبر في التراث الثقافي العالمي.

كما أن الحكومة ستحرص على تطبيق برنامج عمل يرمي إلى تمجيد المثل العليا لكفاح نوفمبر المرير ونقلها لشبيبتنا، من منطلق الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي المرتبط بكفاح التحرير الوطني ارتباطا وثيقا.

السيد الرئيس الفاضل، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأكارم، تمثل الشبيبة الثروة الحقيقية للأمة وكل مجتمع لا يجعل من شبيبته المحرك الرئيسي لتطوره معرض حتما للجمود والخمول بل للنكوص الاجتماعي.

وانطلاقا من هذه المعايينة المؤكدة تاريخيا، أدرجت الحكومة في أولوياتها الأولى، وضع سياسة حقيقية تعنى بالشباب، سياسة تهدف بالتأكيد إلى تحسين ظروف معيشة الشاب الجزائري، لكنها أيضا وخاصة، سياسة ترمي إلى إشراكه كفاعل أساسي في إنجاز مشروع التقويم الوطني الذي يمثل الشاب أحد عوامل نجاحه الأساسية وأحد ضامني استمراريته.

إن السياسة المتبعة في هذا المجال، لا يمكن حصرها في جانب قطاعي محض، فكل السياسات العمومية مدعوة وملزمة بأن تضع في صلب انشغالاتها واهتماماتها، المكانة التي تليق بالشبيبة وبالذور المنوط بالشبيبة.

وأما في مجال الاتصال، فإن الحكومة واعية كل الوعي بأهمية التحديات المرتبطة بقطاع الإعلام، قطاع يكون وطنيا وعصريا واحترافيا من جهة، وبالمقتضيات الناجمة عن الآثار المباشرة للعولمة وما يفرضه خيار التعددية من متطلبات، من جهة أخرى، وستسهر بالتالي على إنماء اتصال تعددي، حر ذي نوعية عالية لا يحترم قيم وقواعد آداب

إنه نداء صادق دون أية خلفية، دافعه الوحيد كان ويبقى حل مشاكل الجزائريين في إطار الرصانة والتبصر والحكمة، وأجدد استعدادي الكامل للتداول والتشاور حول كل المسائل العالقة.

السيد الرئيس الفاضل، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأكارم، إن السياسة التي تنتهجها الحكومة في مجال العلاقات الدولية، بقيادة السيد رئيس الجمهورية، هي امتداد لسياسة التقويم الوطني. وستواصل الجزائر، إيماناً واحتساباً جهودها الرامية إلى الحفاظ على السلام وتنميته، وتطوير التعاون الدولي لاسيما في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحته، تلك الآفة التي تمثل خطراً يهدد السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الإطار، تعبر الجزائر عن ارتياحها للوعي المسجل على الصعيد الدولي حول هذه المسألة، وعن إرادتها في المساهمة مساهمة نشيطة في الاستراتيجيات الموضوعة في إطار منظمة الأمم المتحدة لمحاربة شبكات الإرهاب والإجرام المنظم العابر للأوطان.

وفي هذا الشأن، تدعم الجزائر كل الجهود المبذولة للوصول إلى تعريف دقيق لمفهوم الإرهاب لتفادي كل لبس في هذا المجال، وتجدد مساندتها لعقد مؤتمر دولي حول هذا الموضوع تحت إشراف الأمم المتحدة.

وبطبيعة الحال، ستخصص الجزائر جانبا هاما من نشاطها الدبلوماسي للمناطق التي تنتمي لها بلادنا انتماء طبيعيا.

وهكذا، تواصل بلادنا جهودها الحثيثة من أجل بناء صرح اتحاد المغرب العربي الذي يشكل بالنسبة للشعب الجزائري، اختيارا لا رجعة فيه، ذلك البناء الجماعي الذي يعد ورقة رابحة حاسمة لكل شعوب المنطقة تواجه بها التحديات التي تحملها العولمة وحركيتها الزاحفة.

كما أن الجزائر، بصفتها ملاحظا في مسار السلام في الصحراء الغربية، لن تتوانى في تأييد مساعي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع.

إن هذا الشعور الذي ينتابنا جميعا، يجعلنا لا ندخر أي جهد ولا نتجاهل أي سبيل يمكن أن يعيد السلم والطمأنينة للقلوب.

وفي هذا الإطار، وجهنا نداء للحوار انطلاقا من قناعتنا بوجوب الأخذ بعين الاعتبار حركة المواطنة، وأن تجسيد المطالب المعبر عنها، يستلزم حوارا وتشاورا يسمح بالتوصل إلى أحسن الحلول الممكنة.

إن سوء التفاهم ونقص الثقة حالا دون تحقيق أهداف هذا المسعى الذي كان يرمي إلى إيجاد حل على أساس أرضية القصر لـ 11 جوان 2001.

وعلى أية حال ودون الرجوع إلى مختلف الأحداث التي ميزت هذه المرحلة ورعاية للتطلعات العميقة التي تحملها حركة المواطنة، فإن رئيس الجمهورية قد اتخذ قرارات هامة لا أتردد في وصفها بالتاريخية وأهمها دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية.

كما تم اتخاذ إجراءات أخرى استجابة لمطالب مدرجة هي كذلك، في أرضية القصر، أذكر منها على وجه الخصوص الاعتراف بوضع قانوني لضحايا حركة المواطنة، يكرس المسؤولية المعنوية للدولة، ونقل وحدات من الدرك الوطني، والمتابعة القضائية في حق أفراد قوات الأمن الذين ارتكبوا تجاوزات. وبعد هذا أبقينا أبواب الحوار مفتوحة على مصراعها متطلعين إلى التشاور والتباحث حول أفضل السبل لتجسيد أرضية القصر.

إن بعض مسؤولي ومنشطي حركة المواطنة يقولون برفض الحوار معتبرين أن ما قامت به الدولة غير كاف ولا يستجيب لتطلعات حركة المواطنة.

أدعو هؤلاء إلى التباحث حول مختلف جوانب الأزمة التي تعاني منها منطقة القبائل وطرح نظرتهم بكل شفافية حتى تتكاثف جهودنا وتفضي مساعيها إلى حلول ترضي الجميع.

ومن هذا المنطلق، أعبر مجددا، عن استعداد الحكومة للتشاور مع ممثلي حركة المواطنة حول كل النقاط المدرجة في أرضية القصر، حتى نضع حداً للوضعية المؤسفة التي تعرفها منطقة القبائل والتي تعطل وتيرة النمو والتقدم بها.

الاحترام المتبادل وتطابق المصالح وتؤكد استعدادها للمساهمة في الحوار الذي يستهدف تعزيز السلم والاستقرار لاسيما في المجال المتوسطي.

وفي الوقت الذي تفرض فيه العولمة حقيقتها وواقعها، فإن الجزائر ستواصل كفاحها من أجل علاقات اقتصادية مضبوطة وأكثر إنصافا بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

وبخصوص المنظمة العالمية للتجارة، التي تجري الجزائر حاليا مفاوضات للانضمام إليها، فإن بلادنا ستدافع في كنفها عن مصالحها الخاصة، وكذلك عن الرؤية التي تتقاسمها مع البلدان النامية الأخرى.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأكارم، تلکم هي المحاور الرئيسية للبرنامج الذي آلت الحكومة على نفسها تجسيده للاستجابة لتطلعات مواطنينا المتزايدة باستمرار - وهذا أمر طبيعي - إلى مزيد من الحرية والتقدم.

إن تجسيد هذا البرنامج يحتاج إلى تعبئة كل قدراتنا وإلى مساهمة كل المواطنين والمواطنات - وهم يشكلون الأغلبية الساحقة في مجتمعنا - الذين لا يرون في الأزمة التي نعيشها قدرا محتوما، والذين تحذوهم أكثر من أي وقت مضى، الثقة في مستقبل هذه الجزائر الزاحفة نحو التقدم والتنمية. وأغتنم هذه المناسبة المتميزة لأعرب لكم عن كامل استعداد الحكومة التي أقودها، على العمل مع البرلمان، الذي هو رمز الدفاع عن المصلحة العامة التي تظل مبتغانا جميعا.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس الحكومة على عرضه هذا أمام مجلس الأمة وشكرا له أيضا على نبيل عواطفه تجاه هيئة مجلس الأمة وتركيبتها البشرية. نستأنف أشغالنا على الساعة الثانية زوالا للشرع في المناقشة العامة لبرنامج الحكومة، وقد تم إعلامكم بالترتيبات الخاصة بالمناقشة من خلال

وستواصل بلادنا دعمها لتطبيق مخطط تسوية الأمم المتحدة واتفاقيات هوستون، التي تشكل أساسا موثيا لحل سلمي ونهائي لهذه القضية.

وعلى صعيد العلاقات مع الدول الإفريقية التي تكتسي بالنسبة لبلادنا بعدا استراتيجيا، تحيي الجزائر تأسيس الاتحاد الإفريقي، ولن تدخر أي جهد لتعزيز مؤسساته التي تعد رمزا لخيار إفريقيا الثابت من أجل الديمقراطية ورشاد الحكم.

ومن جهة أخرى، ترى الجزائر أن برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا الذي يعد السيد رئيس الجمهورية أحد المبادرين الرئيسيين به، يشكل فرصة تاريخية كفيلة بتمكين القارة الإفريقية من العودة بشكل مستديم، إلى النمو والتنمية، ويقيم شكلا جديدا للعلاقات بين إفريقيا وشركائها الرئيسيين، علاقات مبنية على الشراكة والمصالح المشتركة.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، فأما بالنسبة إلى الساحة العربية، فإن الجزائر تعمل بدون هوادة على تعزيز صفوف الأمة العربية وتلاحمها في وقت تواجه فيه تحديات عديدة ومنها السياسة العدوانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الشقيق.

إن الجزائر التي لم تبخل أبدا بمساندتها لأشقائنا الفلسطينيين، ستواصل تقديم الدعم ويدا المساعدة لهم إلى أن يسترجعوا حقوقهم المشروعة في بناء دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ومن جهة أخرى، تؤكد الجزائر مجددا دعمها لمخطط السلام الذي تبنته جامعة الدول العربية في قمة بيروت وترى أنه يشكل قاعدة لحل عادل ودائم لنزاع الشرق الأوسط في مصلحة كل شعوب المنطقة.

وعلى الصعيد المتوسطي، تسعى الجزائر إلى تعزيز أواصر الصداقة والتعاون على المستويين الثنائي والجهوي، والإسهام في مشروع إنشاء منطقة الرفاه المشتركة في الفضاء الأورومتوسطي.

كما تسهر الجزائر على إقامة علاقات وثيقة مع شركائها الرئيسيين الآخرين، علاقات مبنية على

المذكرات الإخبارية.
يعتبر عدد الأعضاء المسجلين للتدخل في هذه المناقشة محترماً بالنظر إلى العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الأمة، وبالتشاور مع أعضاء مكتب المجلس ورؤساء المجموعات البرلمانية - وحتى نكون في الموعد - تم تحديد مدة تدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة في حدود عشر دقائق لكل متدخل برجاء تفهم الجميع، وإلى غاية الشروع في المناقشة العامة على الساعة الثانية زوالاً أقول شكراً للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الرابعة والعشرين صباحاً.**

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 25 جمادى الثانية 1423 هـ
الموافق 03 سبتمبر 2002م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587